ازدياد الفوضى والضائقة في غزة تشكلان قاعدة نموذجية لها

حماس تنفي وجود أية صلة لها بتنظيم القاعدة لكن حشرها في الزاوية قد يؤدي الى تحقق هذه النبوءة

■ هل يوجد خطر بنشوء علاقة بين القاعدة وحماس؟ تحذيرات بهذه الروحية ترددت في الاسبوع الماضي بعد نشر شريط اسامة بن لادن المؤيد لحماس التي تدافع عن نفسها في وجه «الهجمة الصهيونية الصليبية». ايضا مساعد وزيرة الخارجية الامريكية، ديفيد وولش، تحدث في نهاية الاسبوع عن وجود هذا الخطر. اوساط حماس غاضبة جدا من هذه التقارير وتعتبرها محاولة لتشويه صورتها في اطار الجهود المتكررة لاسقاط حكومة اسماعيل هنية المنتخبة بصورة ديمقراطية.

الحصار الاقتصادي المضروب على حكومة حماس لم يتمخض عن نتائج حتى الآن. وليس واضحا بالمرة اذا كانت هناك احتمالية لمثل هذا الحصار لانه يصعب تحديد خط فاصل بين حكومة حماس والخدمات التي تُقدمها للسكان. في قطاع غزة مثلا، توجد الآن تقارير عن نقص حاد في الأدوية. هذه عقوبة للمرضى وليس لوزارة الصحة الخاضعة لحماس. يبدو أن الجمهور الفلسطيني يدرك ذلك، ولذلك لم تندلع اعمال شغب واحتجاجات ضد الحكومة بالرغم من انها لم تدفع رواتب الشهر الماضي بعد. فتح بادرت في الاسبوع الماضي الى تنظيم مظاهرات ضد خالد مشعل الذي هاجم الرئيس محمود عباس، إلا أن المشاركة فيها كانت قليلة نسبيا. المظاهرات المضادة التي نظمتها حركة حماس لدعم الحكومة كانت أكثر نجاحا.

نشطاء حماس يعتقدون أن خصومهم في فتح يحاولون الآن إثارة الاضطرابات في غزة، والمبادرة الى انفلات العصابات المسلحة من اجل الإظهار بأن حماس غير قادرة على توفير الأمن للسكان. قبل ايام قلائل هاجم اعضاء احدى العصابات وزارة الصحة في غزة بعد أن رفض الوزير الحمساوي المصادقة على قرار بالسماح لقريبهم بالتوجه للعلاج في مصر. رجال الشرطة وصلوا الى الموقع، وحدث تبادل لاطلاق النار فانسحبت العصابة من دون أن تحصل على مرادها. الناطقون بلسان حماس قالوا ان هذه اول مرة منذ عدة سنوات لا تنجح فيها عصابة مسلحة في غزة بالحصول على ما تريده بقوة الذراع.

في حماس يشتكون من أن المعركة ضدهم تتضمن ايضا بث الأكاذيب، مثل النبأ الذي نشره الاردنيون حول ضبط خلايا تابعة لحماس وهي تُهرب الاسلحة والمواد الناسفة. الاردن ألغى زيارة وزير الخارجية الفلسطيني، محمود الزهار، بسبب هذه القضية. «لم نقم أبدا بأية عملية خارج حدود فلسطين»، قال أحد نشطاء حماس في القدس، «فلماذا نقوم فجأة بتنفيذ عملية ضد الاردن وبالتزامن مع زيارة وزير خارجيتنا للمملكة؟ هذا جنون بالتأكيد».

نبأ كاذب آخر، حسب قول حماس، يدور حول ما نشر في الايام الأخيرة باكتشاف نفق بجانب مكتب أبو مازن في غزة، ليس من اجل مهاجمته هو وانما من اجل قتل محمد دحلان، الرجل القوي في فتح في غزة، والذي يمر في سيارته من الموقع في كل يوم.

في حماس يعتقدون أن جزءا هاما من التحركات ضدهم نابع من قيادة فتح.

فلسطينية تبكي اخيها خلال تظاهرة امام مقر الصليب الاحمر الدولي في غزة (ا ف ب)

الطيب عبد الرحيم الذي كان مديرا عاما للرئاسة في عهد عرفات، والوزير السابق نبيل عمرو وغيرهما من المقربين من أبو مازن يعرفون انه من غير الممكن تقريبا اسقاط حكومة حماس ذات المكانة الراسخة في اوساط الفلسطينيين، لذلك، يبحثون عن طريقة الى افشالها من اجل تشكيل حكومة طوارئ وطنية بدلا منها.

على هذه الخلفية تبث الاشاعات، حسب قول حماس، بوجود علاقة بين حماس وتنظيم القاعدة. حماس تنفي ذلك كليا لأن هدفها هو وطني ويرمي الى الكفاح ضد اسرائيل، أما القاعدة فلها أهداف اخرى دينية عالمية. ولكن اذا حشرت حماس في الزاوية وازدادت الفوضى والضائقة في غزة، فقد تتبلور قاعدة مريحة بالتأكيد لتصعيد نشاطات القاعدة في فلسطين وبذلك تتحقق نبوءة العلاقة بين حماس والقاعدة ذاتها.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/5/1

رغم الاتفاق الائتلافي لتشكيل الحكومة

رفض «الجنرالات الغربيين» لشخصية بيرتس كزعيم للحزب سيدفع باتجاه انشقاق داخلي

■ «اسمعني جيدا» هكذا يقول لي شالوم سمحون وزير الزراعة المقبل في الحكومة الجديدة: «اذا كان ابيشاي بروفمان هو الوزير السابع من عندنا، وهو وزير بلا حقيبة، فلا احد في الحزب، ولا بوسائل الاعلام كان سيحتج على هذا التعيين الاضافي، ولا على هذا التبذير ايضا».

ولكن الوزير السابع، وللتذكير فقط، هو ايتان كابل سكرتير حزب العمل، والوزير سمحون يعرف تماما بانهم يعارضونه بشدة لا لشيء الا بسبب اصله. فالسيد بروفمان هو بروفيسور وسابقا كان رئيسا لاحدى الجامعات، والاهم، انه اشكنازي (يهودي غربي) حبيب الصفوة ونجم المعلوماتية. لكن كابل شرقي، رجال اعمال، الصديق المخلص لعمير بيرتس.. فهذا كل الفرق بينهما، ولا اهمية للقدرة والتجربة السياسية لهما بالمرة.

اللهجة الطائفية لدى سمحون تتجانس تماما مع نضاله الكبير داخل حزب العمل، وزيادة على الصراع الكبير الذي بدأ امس في مركز حزب حول الطريقة التي جرى فيها اختيار وزراء الحزب في الحكومة، وزيادة على الادعاء بان بيرتس شخص ديكتاتوري ومصاب بجنون العظمة، فان حالة قاسية من الانشقاق تكمن في هذه الاقوال. ايهود براك، متان فيلنائي، داني ياتوم، عامي ايلون وآخرين، مقتنعون بأن (حزب) العمل يغير وجهه ويتحول الى حزب اجتماعي من طراز لن يتمكنوا بعده من ايجاد مكان لهم فيه، والاجدر بهم البحث بسرعة عن بيت جديد لهم. فكيف قال فيلنائي؟ «حزب العمل هبط الى 19 مقعدا. وان «شعب آخر» ارتفع الى 19 مقعدا»!

فامام اعيننا، نشهد حدوث انشقاق داخل حزب العمل على خلفية اجتماعية ـ أمنية، وبوجود ملامح طائفية واضحة. فمن ناحية اولى، فان النخبة من الجنرالات الفخورين بانفسهم يقفون في مواجهة رئيس الحزب الذي وصل الى مركزه قادما من سديروت. فها هم الجنرالات الذين احتفظوا برئاسة الحكومات، والجيش، والموساد وجهاز الشاباك يقفون ضد زعيم العمال الذي سمعت اذنه فقط ـ صورة طابات البينغ بونغ (كما عبر عن ذلك الجنرال داني ياتوم) والان، فانه اخذ منهم وزارة الدفاع. والسادة، باراك، ياتوم، فيلنائي «خبراء الامن» يقفون بمواجهة بيرتس، يولي تمير، سمحون وكابل «خبراء المجتمع». وعلى الجدار الفاصل بينهما، يمكن ان تجد اشخاصا امثال فؤاد (بنيامين بن اليعازر) واوفير بينس الذين قام بيرتس باشراكهما في قائمته لاسباب ومصالح حزبية واضحة، مع ان كليهما يفكران به بنفس الطريقة التي يفكر بها فيلنائي وكما وصفها سابقا في مقابلته مع صحيفة «معاريف».

فـ«خبراء الامن» لا يحبون واحدهم الاخر، والمواجهات بينهم تكون قاسية في بعض الاحيان، لكنهم موحدون في ارائهم وتفكيرهم. فعمير بيرتس، من ناحيتهم ـ ليس هو الشخص الذي يمكنه أن يقود حزب العمل. فهو لم يأت للحزب من المكان الصحيح ولا يقود الحزب (العمل) في الطريق الامني ـ السياسي اللائق به. ومع ذلك، فان كل من تحدث في الايام الاخيرة مع جنرالات حزب العمل لم يسمع من افواههم عبارات عنصرية، ولكنه ـ ولا شك ـ احس بالامتعاض الشخصي لدى المتحدثين ازاء الزعيم والطريقة التي يعمل بها. ولذلك، فان الاقوال على شاكلة «ليس لدينا ما نفعله في هذا المكان» وكذلك «هيا لنقف ونغادر هذا المكان» او قولهم «سنشكل جسما سياسيا جديدا» كل هذه العبارات لم تكن مجرد عبارات فارغة، ولا سبباً حتى لو لم تجسد عمليا وعلى نحو اتحادي.

عمير بيرتس تعرض حتى الان لعملية انشقاق واحدة. شمعون بيرس، وحاييم رامون داليا ييتسيك، وعدد كبير من رؤساء البلدات في المدن وغيرهم من نشطاء الحزبيين الذين لم يحتملوا وجوده ورؤيته كرئيس لحزب العمل. فهؤلاء فضلوا الذهاب الى حزب كديما وتسببوا له بضرر كبير. ولذلك، فان انشقاقا ثانيا كبيرا، أو على صورة استقالات يقوم بها عدد من جنرالات الحزب الكبار ستشكل ضربة قوية وسينجم عنها زعزعة كبيرة لمكانة وحجم حزب العمل في الائتلاف. والسؤال هو: فهل يوجد امام بيرتس ـ الان، ما يفعله او يقوم به، ودون اية علاقة مع عملية التصويت داخل مركز حزب العمل على الطريقة التي تم فيها اختيار الوزراء في الائتلاف الحكومي؟ فهذا نصر، وكذلك هزيمة، لان مركز الحزب سوف يدعم بتصويته امثال فيلنائي، باراك، ياتوم وغيرهم من شخصيات المعارضة الداخلية من الذين لن يرضوا ابدا بزعامة عمير بيرتس لحزب العمل، حيث يعتبرونه اقل مستوى من هذا المنصب.

شالوم يروشالمي
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/1

حكومة حماس فقط سترحب بالانسحاب أحادي الجانب في الضفة وتحوله الى ثروة سياسية

ليبرمان هو الوحيد الذي يتحدث عن الحقيقة رغم أنه عربيد وعنصري وحدود اسرائيل سواء الآمنة أو الدائمة لا تتحدد من طرف واحد

■ خسارة أن السياسي الوحيد الذي يتجرأ على الصراخ على رؤوس الأشهاد بأن الملك عار من ملابسه هو عربيد عنصري. خسارة أن افيغدور ليبرمان هو الذي أشار الى التناقض بين الخطوط الأساسية التي تعد بـ«بلورة الحدود الأساسية لدولة اسرائيل» وبين «خطة الانطواء» أحادية الجانب. من قبل أن تُدلي الحكومة بقسَم الولاء، يتضح أن الصديقة الامريكية الكبرى حتى لا تنوي الاعتراف بالحدود التي سترسمها اسرائيل من دون مفاوضات واتفاق مع الجانب الفلسطيني. ليبرمان يعرف ايضا أنه لا يوجد فلسطيني مستعد للموافقة على الحدود التي يوجد لدى اسرائيل استعداد لعرضها.

أية قيمة قانونية توجد للجدار الذي يُقام بلا ترخيص على ارض ليست مسجلة على اسم الجاني، وأية احتمالية توجد للاعتراف به كأملاك خاصة به؟ ما هو عدد السفارات التي انتقلت الى القدس غداة ضم شرقي المدينة لاسرائيل بصورة أحادية الجانب؟ وكم هو عدد السفارات التي غادرتها إثر اصدار «قانون القدس»؟ كما هو عدد الدول التي غيرت موقفها من الجولان السوري إثر تطبيق القانون الاسرائيلي عليه؟ في غياب اتفاق سياسي لا توجد دولة مستعدة للاسهام في حملة تسليم المستوطنات لحماس واعادة المستوطنين لاسرائيل ـ التي تصل قيمتها الى مئة مليار شيكل.

الأمر لا يقف فقط عند عدم إسهام بلورة الحدود من خلال التنازل عن الشرعية الدولية بأي شيء لمصلحة اسرائيل، بل ان الحدود الجديدة قد تسحب الارض من تحت أقدام الاعتراف الدولي بحدود الرابع من حزيران 1967 المكرسة بقرار 242 في ذلك القرار المركزي الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 ذُكر في السياق أنه من حق كل الدول الضالعة في الصراع أن تعيش بسلام «داخل حدود آمنة معترف بها». أضف الى ذلك أن غياب اعتراف الامم المتحدة بضم آلاف الدونمات من الضفة لاسرائيل وضمن الأسوار التي ستكرس ضم شرقي القدس بما فيها الاماكن المقدسة للاسلام والمسيحية، سيضع اسرائيل في الجانب العنيف. العنف كما هو معروف يجر الى العنف، وبذلك ستتحول الحدود الجديدة الى حدود أقل اعترافا من الخط الاخضر وأقل أمنا ايضا.

الانسحاب أحادي الجانب عن 90 في المئة من اراضي الضفة، بل وحتى عن 99 في المئة منها، لن يُخلص اسرائيل من المسؤولية القانونية على السكان الفلسطينيين. حسب الآراء القانونية، ومن بينها وجهة نظر للخبير في وزارة العدل، يتبين أن انسحاب اسرائيل العسكري والمدني من قطاع غزة لم يعفها من الالتزام الرسمي بمصير السكان هناك. ناهيك طبعا اذا تعلق الأمر باخلاء جزئي للمستوطنات واستمرار الوجود العسكري على الارض. الأسرة الدولية لا تميل الى شغل الفراغ الذي تخلفه اسرائيل، وأن تتحول الى طرف مسؤول عن المناطق التي أخلتها. وحتى الولايات المتحدة توقفت بعد فك الارتباط عن اعطاء السلطة الفلسطينية المساعدة الهادفة الى دفع عملية السلام، عليها السلام.

هناك طرف واحد فقط سيرحب بالانسحاب أحادي الجانب في الضفة ويحوله الى ثروة سياسية: حكومة حماس. كل الأنظمة العربية العلمانية ـ البراغماتية تتابع بفزع اقامة أول دولة للاخوان المسلمين في الشرق الاوسط. ووحدها اسرائيل هي المسرورة من عدم وجود شريك ذي مقاسات كبيرة XL.

أخيرا لا يوجد طرف يمكن تسليمه المناطق مقابل السلام، وبالتالي أصبح من الممكن الانسحاب منها من دون سلام. ولكن عدد الانذارات الهائل بحدوث عمليات يشير الى أن الانسحاب من دون اتفاق من غزة لم يُسهم بالأمن. في جهاز الدفاع يستعدون حتى للانقضاض مجددا على بعض المناطق في قطاع غزة.

ما الذي يدفعهم الى الاعتقاد بأن الانسحاب من دون اتفاق في الضفة سيؤدي الى تخفيض ألسنة اللهب، ولن ينتهي باعادة القوات العسكرية الى قصبة نابلس؟ حتى من يفترض انه لا توجد احتمالية لعقد تسوية دائمة ملزم بالتطلع الى انسحاب مرحلي ومنسق مع الأطراف الفلسطينية المؤيدة لحل الدولتين على أساس خطوط حزيران مع تعديلات طفيفة. الانسحاب في هذا الاطار هو وحده الذي سيكون مقبولا على الأسرة الدولية، والحصول على المساعدة الأمنية والاقتصادية من اجل تنفيذه. الحدود الدائمة ستضطر الى انتظار أزمنة أفضل عندما يدرك كل طفل غر أن الحدود المعترف بها لا تتحدد من طرف واحد. نفس الشيء يُقال ايضا عن الحدود الآمنة.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/5/1

من المفضل أن تضم اليها شخصية أمنية رفيعة مثل باراك

القيادة الحالية الاسرائيلية تنقصها أي خبرة أمنية برغم التهديدات التي تواجه اسرائيل في المستقبل

■ اليوم ذكرى ضحايا معارك اسرائيل. من بين الـ 20,368 ضحية، قُتل نحو ستة آلاف في حرب الاستقلال. هذه فترة تقوم في حد ذاتها في مجال الأمن القومي، كما في مجالات اخرى ايضا. في نظرة تاريخية الى الوراء، يبدو لي أنه يوجد في تاريخ دولة اسرائيل منذ ذلك الحين عدد قليل جدا من الأحداث التي اتصلت بجذور أسس الأمن القومي لدولة اسرائيل.

كنت أعد بترتيب تاريخي كالآتي: اولا، فترة الانتظار قبل حرب الايام الستة، والحرب نفسها، والقرارات الاستراتيجية التي أُخذت فورا بعدها، والتي ما تزال نتائجها تؤثر فينا منذ ذلك الحين الى الآن، وثانيا، حرب يوم الغفران، التي تشكل آثارها وفي ضمن ذلك السلام مع مصر، خطا فاصلا في الحياة الداخلية لدولة اسرائيل، وفي علاقاتها بالعالم العربي، وفي ضمن ذلك السلام مع مصر، وثالثا، مهاجمة المفاعل النووي في العراق في 1981 وهي في الحقيقة حدث عيني لكنه منع نشوء وضع كان قد يهدد وجودنا مباشرة، ورابعا ـ فترة السنين الخمس الأخيرة، فترة الانتفاضة الثانية، وانتهائها الى الانفصال عن قطاع غزة، الذي أقام تحديا من أعلى مرتبة لقدرة ثبات المجتمع الاسرائيلي وقيادته.

من الذي قاد شعب اسرائيل في هذه الفترات؟ تحمل حرب الاستقلال طابع زعامة دافيد بن غوريون، الذي تولى منصب وزير الدفاع ورئيس الحكومة المؤقت. انه مواطن، في الحقيقة «لم يطلق حتى رصاصتين على هدف»، لكن كانت له تجربة سياسية عظيمة، في الأساس في ادارة النضال السياسي حيال البريطانيين، وتعارف حسن مع الولايات المتحدة وجهات دولية اخرى، منذ نهاية عام 1946 بذل نفسه لدراسة شخصية متعمقة لسنة لكل موضوعات الأمن والاستراتيجية تقريبا وأعد مع ليفي اشكول الأدوات التنظيمية استعدادا للحرب.

كان ليفي اشكول رئيس الحكومة ووزير الدفاع قبيل حرب الايام الستة. هو ايضا مواطن، لكنه كان عضوا في القيادة القطرية للهاغاناه وكان محاسبا لها، وكان المدير العام الاول في واقع الأمر لوزارة الدفاع، ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة، ومن المسؤولين عن شراء الوسائل القتالية وغير ذلك. وبرغم كل ذلك، في لحظة الامتحان الأعلى، عشية الحرب، اضطر الى تعيين موشيه ديان وزيرا للدفاع.

في حرب يوم الغفران كانت القيادة مؤلفة من غولدا مئير، رئيسة الحكومة، وهي مواطنة ذات تجربة سياسية كبيرة، ومن موشيه ديان سيد الأمن. والى جانبهما أفراد دولة مثل آبا ايبان، وعدد كبير من رجال الأمن. لقد فشلت، وأضافت الى قائمة الضحايا نحو 2600 ضحية.

قاد مناحيم بيغن المواطن، بعد نحو اربع سنين من التجربة السياسية رئيسا للحكومة (وفي ضمن ذلك اتفاق السلام مع مصر مع ديان وعيزر وايزمن وزيرين للخارجية والدفاع)، مهاجمة المفاعل الذري، كوزير دفاع ايضا، مع رئيس هيئة الاركان رافول.

أما السنين الخمس الأخيرة فطبعها ارييل شارون كلها بطابعه.

ان ما يميز كل هذه القيادات هو التآليف الواضح بين التجربة السياسية والأمنية المتنوعة والغنية لسنين، والوقوف حيال أزمات شديدة. وليس هذا بعد ضمانا آمنا حيال فشل ممكن. وها هي ذي، القيادة الرائدة لحكومة اسرائيل القادمة تشكل تجاوزا بارزا. فرئيس الحكومة، ووزير الدفاع ووزيرة الخارجية هم ساسة موهوبون، كل واحد ومزاياه، لكنهم جميعا تنقصهم الخبرة السياسية والأمنية القومية. البارز بينهم هو وزير الدفاع، البريء من كل تجربة وخبرة أمنية، لا يوجد البتة محل للموازنة بينه وبين آرنس. فقد كان آرنس رئيس لجنة الخارجية والأمن، وسفيرا في واشنطن، ومن المسؤولين الكبار في الصناعة الجوية، ومهندسا وذا عِلم في مجال التقنية.

كل حديث عن «محور ملتف» على وزير الدفاع بين رئيس هيئة الاركان ورئيس الحكومة لا قيمة حقيقية له، لأن شارون ذا الخبرة وقف في الماضي في أقصى المحور، أما الآن فرئيس الحكومة نفسه ليس ذا خبرة. هذه وصفة واضحة للقلق، في الأساس حيال حقيقة أن هذه القيادة ستثبت لامتحانات تمس جذور أمننا القومي: امكانية كون ايران ذرية من جهة، وتقديم الانطواء من جهة اخرى، بازاء ارهاب متشدد.

إن ضم شخصية أمنية وسياسية ذات تجربة، في أعلى درجة، بقرب القيادة، هو في رأيي واجب قومي. أكرر الاقتراح الذي طرحته من قبل: أن يكون ايهود باراك رئيسا لمجلس الأمن القومي بمكانة وزير. ليس الحديث عن ألعاب سياسة. الحديث هنا عن أمهات شعب اسرائيل، ومن المهم أن نُشرب أنفسنا ذلك في يوم الذكرى.

عاموس غلبوع
كاتب رئيسي في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/1

لم يكن وضع اسرائيل الأمني قط أفضل من وضعها الآن ولهذا يحق للاسرائيليين الاحتفال

■ من ناحية موضوعية، النظر السريع في وضع الشرق الاوسط، عشية يوم الاستقلال الـ 58، يُفترض أن يُسبب للاسرائيلي أن يطمئن ويهدأ، وأن يلوح بعلم وأن يحتفل من أعماق القلب. لكن السيد الاسرائيلي يصعب عليه الاحتفال، لأن شيئا من القلق يقوم فوق رتابة حياته. ففي كل يوم تطرق مسامعه تصريحات ساسة واعلانات جنرالات عن عدد لا يُحصى من الأعداء الأقوياء، الذين يطلبون ابادتنا نحن وعائلاتنا. التأليف بين سلطة فلسطينية ـ حماسية، وأعلام حزب الله المتحدية في الحدود الشمالية، وتهديدات الذرة من طهران. اذا ربما يكون هذا وقت تفصيل الحقائق الاخرى خاصة، تلك التي تشير الى أن وضعنا لم يكن أفضل مما هو الآن قط.

× السلام مع الاردن ومصر، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان حظيتا بانجازات عسكرية مهمة حيال اسرائيل في حرب الاستقلال.

× غاب العراق عن خريطة التهديدات.

× عائلة الأسد، التي تحكم سورية بيد من حديد لأكثر من ثلاثين سنة، تناضل عن بقائها. والجيش السوري وهو مزود في الحقيقة بمئات صواريخ سكاد، لكنهم في دمشق يعلمون أن اطلاق واحد منها نحو اسرائيل سيجبي من سورية ثمنا فظيعا.

× اختصت قيادة حزب الله في لبنان باطلاق الاقوال المثيرة، التي تحظى بصدى واسع في اسرائيل، لكنها تغطي على حقيقة أن هذه المنظمة خاضعة لضغط داخلي وعالمي متزايد لنزع سلاحها، بعد أن تيقن ضباط الامم المتحدة في أيار 2000 أن اسرائيل سحبت جميع قواتها من لبنان حتى آخر الأمتار.

× لم يكن وضع الفلسطينيين اسوأ قط، وذلك بعد أن ارتد عليهم تصويتهم المحتج على فاسدي فتح، ومن ورثة عرفات، مثل عصا مرتدة. الارهاب الفلسطيني يواصل جبي ثمن دموي من المجتمع الاسرائيلي لكنه لا يكسر روحه. وها هنا مكان التذكير بأن الفلسطينيين سيحتاجون الى سنوات بعد من النضالات الداخلية الشديدة لرأب الصدوع ولعلاج الأضرار، التي مصدرها الأخذ بالارهاب وتشجيع ظاهرة المنتحرين. إن الموقف الصارم الذي لا هوادة فيه لقيادة حماس ينضم الى سلسلة طويلة من اجراءات مخطوءة للقادة الفلسطينيين على اختلاف أجيالهم، منذ الحاج أمين الحسيني، مرورا بالشقيري الى عرفات، والتي أفضت بهم الى وضعهم الحالي. أملك عندي في البيت تقرير لجنة بيل الذي صدر في 1937، والذي يشتمل على توصية باقامة دولة فلسطينية كبيرة ودولة يهودية صغيرة في فلسطين. يشتمل أحد ملحقات التقرير على خريطة ضخمة لتل ابيب، ترسم الحد الجنوبي بين الدولتين، الذي يبدأ في تل ابيب، في منطقة الدولفيناريوم، مرورا بشارع اللنبي وحي فلورنتين. بعد أقل من 70 سنة من تخطيط هذه الخريطة، أين فلسطين وأين اسرائيل؟.

× بفضل السياسة المؤلبة لرئيس ايران احمدي نجاد، أصبحت مشكلة البرنامج الذري للملالي مشكلة دولية. يجب على اسرائيل أن تجلس بهدوء، في الوقت الذي يواجه فيه قادة الغرب التحدي.

ويجب أن نضيف الى قائمة الحقائق المشجعة تأييد الولايات المتحدة القوي لاسرائيل ـ وسنذكر من نسي أن الولايات المتحدة قد فرضت في حرب الاستقلال حظر بيع اسرائيل السلاح وحاكمت مواطنيها الذين تطوعوا للمحاربة الى جانب اسرائيل. وكذلك ايضا المكانة الاقتصادية القوية لاسرائيل، التي تبرز بروزا كبيرا حيال ضعف جيراننا وتخلفهم.

اذا صحيح أنه برغم كل ذلك، تواصل اسرائيل التي تحتفل بمرور 58 سنة على استقلالها، مواجهة مختلف المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. مثلا، الفروق الاجتماعية، والمشكلة الأليمة لدمج عرب اسرائيل في نسيج المجتمع ـ ربما كنا مع سياسة مخالفة لمؤسسي الدولة سنقترب من وضع الهند، والتي برغم النضال المتواصل لباكستان المسلمة، تندمج الأقلية المسلمة الكبيرة فيها في المجتمع والسياسة والجيش. لكن الميزان العام لانجازات هذه السنين الـ 58، برغم عدد لا يُحصى من اضاعة الفرص والقرارات المخطوءة والثمينة، يُمكّن الاسرائيلي من العامة من الجلوس تحت كرمته وحيال تلفازه وأن يحتفل.

يحق له، وليكفوا عن بلبلته طوال الوقت بالتهديدات والتنبؤات السوداوية.

غاد شومرون
كاتب ومذيع
(معاريف) 2006/5/1

الحكومة الكبيرة نتيجة مباشرة لشكل التصويت وافضل من حكومة صغيرة قابلة للابتزازات

■ موجة الانتقادات الشعبية تندلع دائما ضد الحكومة المضخمة والوزراء الذين ليس لهم داع بعد كل حملة انتخابية في صورة اشبه بالطقوس الدينية التي لا يوجد مجال للتملص منها. هذا الجدل هو عارض من اعراض المرض الذي يصيب الجمهور الاسرائيلي ـ رفض التسليم بحقيقة ان للديمقراطية ثمنها وانه مرتفع والزامي.

هذا الثمن يتضمن في السياق تمويل الانتخابات والرواتب والنفقات لاعضاء الكنيست من أجل الاتصال بالجمهور وكذلك تقاعدا عادلا للشخصيات المنتخبة.

أيضا هناك ثمن لطريقة الانتخابات النسبية المعتادة في اسرائيل. بهذه الطريقة يتوجب تشكيل ائتلاف من عدة احزاب وعليه يتوجب توزيع المناصب الوزارية مع حقائب ومن دون حقائب مع فولفو مدرعة وديوان وسفريات للخارج وجيش من المساعدين. هذا أيضا جزء من الثمن الالزامي في الدولة التي يقاس فيها كل شيء. حسب القيمة المالية يكون الوضع الذي يوجد فيه استعداد لدفع ثمن امور كثيرة جدا ولكن ليس لدفع ثمن للديمقراطية ـ حقا مقلقا بصورة استثنائية. من يتوقع الحصول على الديمقراطية مجانا او من خلال حملة اثنين بواحد هو شخص لا يعرف كيف يقدر ديمقراطيته على ما يبدو.

فوق كل شيء ليست الحكومة الكبيرة ذنباً لايهود اولمرت او عمير بيرتس وانما هي نتيجة مباشرة للطريقة التي توزعت فيها الاصوات في الانتخابات. لذلك نحن الذين نتحمل المسؤولية بالاساس. عندما يقوم الناخبون بمنح الحزب الحاكم (كديما 29) مقعدا فقط ويوزعون اصواتهم بين الكثير من الاحزاب المتوسطة والصغيرة يفرضون واقع اقامة حكومة كبيرة حسب مقياس 3 نواب = وزيرا واحدا. القاعدة هي انه عندما تكون الاحزاب صغيرة تتشكل حكومة كبيرة وبالعكس. من الناحية الفعلية نقوم نحن ببلورة واقع مستحيل امام السياسيين ومن ثم نبدأ بتوجيه انتقاداتنا اليهم.

ان بقيت اسرائيل بيتنا خارج الحكومة فسيكون لاولمرت 23 وزيرا وهي حكومة اعتيادية وفق مقاييس العقد الاخير. وهكذا ليست الحكومة المضخمة هي الامر المفاجيء هو قرار اولمرت الشجاع جدا بعدم تعيين نواب للوزراء.

للتذكير فقط: في عام 1981 منح الناخب الاسرائيلي الحزبين الكبيرين 95 مقعدا أي 80 في المئة من مقاعد الكنيست وعليه لم تكن هناك مشكلة من اقامة حكومة صغيرة لعدم الحاجة لشراء الاحزاب الصغيرة بالكثير من المناصب. وبالفعل كانت حكومة بيغن الثانية حكومة من 18 وزيرا. بعد ذلك بعشرين عاما في 2001 شكل شارون حكومته الاولى عندما كان لحزبه 19 نائبا فقط ولذلك اضطر لتوسيع الحكومة لتصبح حكومة من 26 وزيرا.

الافتراض ان طريقة الانتخابات في اسرائيل تستوجب توسيع الحكومة خاطئ حيث يمكن لعشرة حتى 15 وزيرا ان يديروا الدولة بصورة ممتازة. عدد الوزراء يعبر عن حاجة سياسية ويشكل تسوية تتيح انشاء حكم مستقر وراسخ. لو قلص اولمرت حكومته (1: 3,5) لنغص حزبه وحزب العمل حياته وحياة شريكه عمير بيرتس. مصاعبها السياسية ليست مشكلة خاصة بهما. وبامكانها ان تتسبب بانزال ضربة فادحة في الحياة السياسية وعليه ليست الحكومة الكبيرة تعبيرا عن الفساد الذي لا يطاق وانما ضرورة لا مفر منها.

لو كان في اسرائيل نظام رئاسي لاستطاع الرئيس اقامة حكومة ناجعة من 12 وزيرا مهنيا. ولكن في اسرائيل يوجد نظام برلماني وهذه مسألة جيدة. ايضا في النظام البرلماني يمكن سن قانون يحدد عدد الوزراء الا ان هذا القانون كان عندنا في سابق الايام ولكن حكومة باراك اضطرت لالغائه لان الحياة السياسية أقوى من القوانين الاساسية للدولة.

الادعاء الخاطئ والمدحوض جدا هو أن كثرة عدد الوزراء اهدار واسراف لا داعي له ولكن الموظفين في المالية هم الذين يجب ان يتمنوا تشكيل حكومة كبيرة ومستقرة ذلك لان ديوان الوزير من دون حقيبة يكلف عدة ملايين ولكن انفراط عقد الحكومة ومحاولة شراء الاحزاب للحفاظ عليها تكلف مئات الملايين بل والمليارات حتى. وهذه قاعدة اخرى: عندما تكون الحكومة كبيرة تكون قدرة الشركاء على ابتزازها صغيرة. وعندما تكون الحكومة صغيرة لا يكون للابتزاز حدود يقف عندها.

شاحر ايلان
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/1

اولمرت شكل حكومة أشعرت الاسرائيليين فورا بالاشتياق لسابقتها والعمل انضم اليها بثمن بخس ونسي صيحات الحرب التي أطلقها ضد الفقر

■ حالة جوية رمادية تستقبل وجه يوم الاستقلال. فالرمادية هي من الطبيعة، ولكن الاحساس بالرمادية القوية هي من صنع وعمل يد الانسان. فالالغاء شبه التام لعطلة يوم العمال بدأت اليوم. والاتفاقات الائتلافية التي تنقصها الآلية التي وقعتها الكتل الحزبية التي ستشكل الحكومة الجديدة (التي ستعرض على الكنيست بعد يومين)، والموجة البغيضة للتعصب الاسلامي المقاتل، ترتبط معها باستقبال يوم الاستقلال الذي يخلو من الشعور بالنهضة والتجديد.

«الاول من أيار» تم الاحتفال به في البلاد عام 1906، أي قبل نحو مئة عام بالضبط. وفي سنوات السبعين تم تعطيل جميع مرافق الدولة تقريبا في الاول من أيار، وشارك في المسيرات الضخمة في تل ابيب زعماء الهستدروت والاحزاب العمالية. والى جانب الأعلام الاسرائيلية رُفعت بطريقة تظاهرية آلاف الأعلام الحمراء. لكن انهيار الكتلة السوفييتية وتراجع الحركة العمالية وخروجها من السلطة، وضعف النقابات العمالية، كل ذلك أدى الى ضعف تدريجي للاول من أيار، ولم يُستبدل بموعد احتفالي آخر.

لا يوجد لاسرائيل عيد للعمل، ولكن يوجد عاملون. يوجد 2,2 مليون مستخدم، نصفهم من النساء، ويشكلون العمود الفقري لاستقلالنا، ويوجد نحو 800 ألف مستخدم في القطاع العام، ونحو 1,4 مليون مستخدم في قطاع العمل، ونحو 350 ألف في المصانع، ونحو 25 ألف في الزراعة. الأجر الشهري في المتوسط لمستخدم بوظيفة كاملة يصل الى 8100 شيكل، وبمعنى القوة الشرائية فانه يعتبر أقل مما كان عليه قبل خمس سنوات. وجزء من الأجر على العمل في الدخل القومي تراجع الى حد الكارثة. ومعدلات البطالة أصبحت بمقاييس عالية. وعدد العاملين بوظائف جزئية، من غير رغبتهم، يتجه الى الاسوأ، وكذلك النسبة العالية من المشتغلين بواسطة شركات التشغيل للقوى البشرية.

ثورة المستغَلين ومسلوبي الحقوق ليست على جدول الاعمال، نعم توجد على جدول الاعمال مواضيع أكثر أهمية بكثير: أمن تشغيلي بحده الأدنى. شروط عمل غير ضارة كثيرا. دفاع عنهم من قبل قوة أصحاب العمل والحكومة. برامج ضريبية لا تتعامل بسوء مع العمل ازاء رأس المال وغيرها. وعلى جدول الاعمال يقف موضوع الاحترام المفقود للانسان العامل في اسرائيل التي تحولت مع الوقت الى واحدة من الدول القليلة في العالم التي خلت من وجود يوم قومي للعمال.

سنعمل من اجل عيد الائتلاف الحزين: ايهود اولمرت شكل حكومة أشعرتنا فورا بالاشتياق لسابقتها. والعمل (الحزب) انضم اليها بثمن بخس، حيث حصل فقط على وزارة اجتماعية واحدة (التعليم). ونسي صيحات الحرب التي أطلقها ضد الفقر. وحزب المتقاعدين اتضح أمره بسرعة على أنه ليس أكثر من خدعة، حيث حول نفسه (كما هو منتظر) كفصيل كبير السن لحزب كديما. ووزير المالية المنتظر يثبت لنا بأنه لكي تقف على رأس المسؤولية في الاقتصاد العام للدولة فلا حاجة الى أن تكون ذا ثقافة اقتصادية. ولا حاجة لوجود خبرة في ادارة الاقتصاد الكبير، ولا ضرورة لأن تكون ذا مكانة مهنية. ومن المشكوك فيه اذا كان. ففي اسرائيل توجد حكومة ضغطت على أعصاب المواطنين بقوة قبل أن تشق طريقها العملية بعد.

وفي النهاية، عيد الاستقلال المعتقل: اسرائيل تحظى بتأييد دولي واسع، ولكن الى أي حد هي مستقرة وآمنة؟ وفي الولايات المتحدة، شعبية الرئيس بوش تتراجع وتنهار وتغلب عليها اصوات الذين «يحذرون من تع